

سوسيولوجيا التنظيمات الجموعية

Sociology of collective organizations

إبراهيم قاسمي *
جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس (الجزائر)
gacemia42@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021./06./26 تاريخ القبول: 2022../04./19

ملخص: جاءت هذه الدراسة لتركز على الحركة الجموعية، باعتبارها تنظيمًا اجتماعيًا يتجسد فيه الفعل الجموعي من خلال الأنشطة التي يقوم بها الفاعلون، ولهم أهداف بالدرجة الأولى يسعون لتجسيدها وتحقيقها، كما قصدت الدراسة ومن خلال المنهج البنوي معرفة وفهم بنية الجموعية وما يقع بداخلها، من خلال مقارنة الفعل الاجتماعي لترصد مجمل الممارسات والأفعال والسلوكيات التي تقع داخل البناء الجموعي، وأهم ما خلصت إليه هذه المقاربة هو أن الجموعية إنما هي بنية تنظيمية ملموسة في الواقع ومتكاملة تجمع بين ما هو اجتماعي واقتصادي واستراتيجي وحتى ثقافي .

كلمات مفتاحية: التنظيمات الجموعية، الفعل الجموعي، الجموعية تنظيم اجتماعي، الجموعية كفاعل ثقافي، الجموعية كفاعل استراتيجي، الجموعية كفاعل اقتصادي.

Abstract: This study focused on the associative movement, because it is a social organization in which associative action is embodied through the activities carried out by the actors, and they first have goals that they seek to embody and achieve. The important conclusion of this approach is that the association is a tangible and integrated organizational structure that combines what is social, economic, strategic and even cultural.

Keywords: organisation associations, the associational act, The association is a social organization, the association as a cultural actor, the association as a strategic actor, the association as an economic actor.

. مقدمة:

إن مناقشة ممارسات المجتمع المدني والتنظيمات الجموعية بالخصوص عندنا في الجزائر، يكتسب أهمية كبيرة في ضوء مجموعة من الإعتبارات العلمية والأكاديمية، فمن ناحية الإعتبارات العملية نلاحظ التزايد والانتشار الكمي على المستوى المحلي والوطني، وتساعد وزنه والدور الواقعي والمأمول له، في الألفية الجديدة، يضاف إلى ذلك ظهور خطاب سياسي جديد يؤكد على أهمية إشراك المجتمع المدني في مجالات التنمية والديمقراطية، والحكم الراشد والسياسة العامة، أما الإعتبارات الأكاديمية تضيف أبعادا مهمة لهذا الموضوع، فإذا كنا نناقش دور التنظيمات الجموعية في إطار علمي فإن ذلك يفتح بابا واسعا أمامنا لطرح منهجية لفهم التنظيمات الجموعية، من هنا قرر الباحث دراسة الظاهرة الجموعية وممارساتها ونقلها إلى البحث السوسيولوجي من خلال التركيز على الجوانب التالية :

- الجمعيات كبنية تنظيمية ملموسة

- الجمعية كفاعل اجتماعي

- الجمعية كفاعل ثقافي

- الجمعية كفاعل اقتصادي

- الجمعية كفاعل إستراتيجي

1.الجمعيات كبنية تنظيمية ملموسة: لدراسة وفهم تنظيمات المجتمع المدني ومؤسساته وبالأخص الجمعيات، ينبغي النظر إليها كتتنظيم يحركه الفاعلون من هذا المنطلق تم الاستعانة بمقاربة الفعل الاجتماعي في هذه الدراسة لذا يمكن تقديم تعريف التنظيم "بأنه وحدة إجتماعية بنائية وجدت بطريقة مقصودة لتحقيق أهداف محددة"(فوزي، بوخريص، 2013، 226-227)، ويقدم لنا ألن توران Alain Touraine تعريف التنظيم "أداة تقنية من أجل تعبئة الطاقات الإنسانية وتوجيهها نحو غايات محددة" (Alain, Touraine, 1966, 138-147). والملاحظ أن هذين التعريفين ينطبقا على بنية الجمعية ووظيفتها بإعتبارها كيانا إجتماعيا يشكله الفاعلون من أجل تحقيق أهداف معينة. فعلماء التنظيم وخاصة المعاصرين يعرفون المنظمة أو الإدارة العمومية "مرفق عام مدبر بهدف خدمة الصالح لعام وليس بهدف تحقيق الربح" (Michel, Crozier, 1963, 14)، وهنا نلمس نوع من التقارب بين الجمعية والمنظمة على مستوى تقديم الخدمة فالجمعية تقدم خدمة موجهة من جماعة متطوعين الى فئات اجتماعية مستهدفة. ولكن هناك حد فاصل بين المنظمة والجمعية خلال ما يؤكد دوركايم Durkheim Emile "أن المنظمة هي أجهزة ثانوية موضوعة تحت تصرف الدولة أو الإدارة العمومية وظيفتها هي تنفيذ الحلول التي تقررها، بينما الجمعيات هي بالتعريف منظمات غير حكومية أي مستقلة عن الدولة، بالتالي فظهور الجمعيات لا يمكن أن يرتد الى مجرد تنفيذ مقتضى أو إجراء قانوني" (Durkheim, 1958, 433-437). أما عن ممارسات الفاعلين في كل من المنظمة والجمعية، فالفاعل داخل التنظيم

يشعر بأنه خاضع بقواعد لعب مفروضة عليه ومستقلة عن إرادته، بحكم أن الإدارة تنظيم هرمي يشغل من الأعلى الى الأسفل يكون على رأسه رئيس ثم أقسام لا مركزية وتقوم على مبدأ النظام الصارم. أما الفاعل داخل الحقل الجموعي تحركه قناعاته واختياراته الحرة والتطوعية، وتوجه اهتماماته الخاصة التي تتقاطع مع اهتمامات أعضاء آخرين، وهذا يجعل مجال عمل الجمعية، مجال اللانظام أو الفوضى" ومن هنا يمكن القول أن التنظيم الإداري يشبه الجمعية ولذا يمكننا القول بالتنظيم الجموعي والذي حضي مؤخرا باهتمام في الدراسات السوسيولوجية أو بالأحرى سوسيولوجيا التنظيمات مقارنة مع الإدارات والمنظمات التي كان لها وزن وثقل كبير في الدراسات السوسيولوجية وحتى في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات المعاصرة. وتتحدد الجمعيات في معجم السوسيولوجيا باعتبارها تلك التنظيمات التي ينتمي إليها غالبية أعضائها على الأقل بحرية والتي لا يعتبر وجودها ضروريا لحياة المجتمع، ضرورة مطلقة حيث يمكن اعتبار وجود هذه التنظيمات إضافيا وزائدا عن الحاجة داخل المجتمع القائم على مجموعة من التنظيمات الاجتماعية والتي يعد وجودها إجباريا وضروريا مثل الأسرة والجيش والمدرسة. فمن وجهة نظر سوسيولوجية لم يكن يمثل وجود الجمعيات في الماضي ضرورة ملحة بالنسبة للمجتمع، قياسا مثلا مع التنظيمات الأخرى الإستراتيجية. ولكن مع تعقد المجتمعات الحديثة لم يعد تأسيس وإنشاء الجمعيات ترفا بل ضرورة إجتماعية ملحة، وبذلك فهي ظاهرة (الظاهرة الجموعية) تفرض نفسها في المجتمع الصناعي، وهي تطمح إلى ملئ الفراغ الذي تتركه تدخلات الفاعلين العموميين أو نتيجة لمحدودية وقصور تلك التدخلات أمام الطلب التزايد والأزمة المتصاعدة" (فوزي، بوخريص، 137-138)، وكإسقاط هذا التعريف على الواقع الجزائري فالجمعيات أو بالأحرى المجتمع المدني بدا يظهر بشكل جلي في ظل الظروف السياسية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع الجزائري، وفي ظل تراجع وعجز الدولة والقطاع العام الذي بدأت تعرفه العديد من المؤسسات الاجتماعية العمومية في تغطية الحاجات الأساسية للمواطنين نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، أما بعد الألفية فان المجتمع الجزائري وجد نفسه ومرغما بالانخراط في مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني عبر تأسيس جمعيات غير حكومية وتنويع مجالات التدخل، من اجل تجاوز الأزمة المجتمعية بالفرد والجماعة كانا تابعين سلبي بمعنى الاتكالية على الدولة. فالتنظيم الجموعي إنما القصد منه خلق مواطنين يتحملون مسؤولية ما يحدث من تنمية لان المواطن أصبح في وقت الدولة والحزب الواحد اتكالي ويраهن على الدولة. من خلال هذا التصور السوسيولوجي للجمعيات نفترض أن قدرة المجتمع على النمو وعلى التطور مرتبطة بصفة أساسية بقدرته على بناء ما يمكن من مجالات العمل المتخصصة والتي تكون قريبة من المواطنين وبعيدة عن تحكم الدولة" (فوزي، بوخريص، 139) .

2. التنظيم الجموعي كفاعل اجتماعي: تضم الجمعية بصفقتها نسق تكامل مجموعة من الأفراد أو المجموعات

البشرية، لهم خصائص سوسيولوجية وثقافية مصنفين في مجموعات مهنية ومستويات هرمية هذا يعني هناك

نسق لتنظيم اجتماعي متضمن لعلاقة السلطة والقيادة من جهة تقسيم للمسؤوليات والمهام بواسطة قواعد تقنية أو قانونية محددة من جهة ثانية هي يعني:

- أن الجمعية منتجة لنسق اجتماعي لأنها شكلت وصهرت من منطلق عقلانياتها وأهدافها بناء اجتماعي نوعي يتناسب مع أهدافها، ويختلف من حيث طبيعة العلاقات وشكل توزيع السلطات المسؤوليات عن البناء الاجتماعي الذي أنتجته المنظمات التقليدية، كالأُسرة، القبيلة العشيرة... الخ.

- هذه الخصوصية التي يتميز بها النسق الاجتماعي تجعل هذا الأخير لا يفهم أو يحدد فقط بواسطة القواعد والقيم والمعايير التي تحكمه، فدراسة الجمعية كمنظمة بصفاتها فضاء أو حقل اجتماعي منتج لقيم وضوابط جديدة والتي تجعل من هذه الممارسات واضحة يمكن فهمها. فالجمعية مثل باقي المؤسسات والتنظيمات المتضمنة في النسق والبناء الاجتماعي يمكن أن تجسد معنى الفعل الاجتماعي من خلال :

- تحقيق الضبط الاجتماعي : وهذا يتضمن ثلاث آليات أساسية وهي:

أ - توحيد القيم بين العمال المتواجدين فيها .

ب - جعل السلوكات والأفعال داخل المؤسسة أن تكون لها إطار مرجعي واحد .

ج - تقوية و تطوير الشعور بالانتماء إلى مجتمع المؤسسة .

- تحقيق الدمج الاجتماعي: وهذه الوظيفة يمكن تلخيصها في الخمس الأطر التالية :

أ- العمل أو النشاط: (وهو نوعان العمل التطوعي والعمل المأجور) ، ولا يمكن أن يتحققا إلا إذا كان العامل على قناعة بأن العمل يشكل في حد ذاته قيمة بالنسبة له.

ب- المهنة : وهي التي يمتنعها شخص ما، بما تتضمنه من قيم ومعايير يمكن أن تشكل إطار مرجعي للعامل تحدد قناعاته وتوجه سلوكاته فإذا كان العامل أو الفرد على قناعة تامة بجودة وجمال المهنة التي يزاولها فإنها تشكل مصدر قناعة واندماج في العمل وانتساب للمؤسسة وإلى الجماعة التي تمكنه من مزاوله هذه المهنة.

ج- المنتج : الذي يساهم العامل في إنتاجه يمكن أن يشكل قيمة يجتذب إليها.

- البنية التنظيمية : التنظيم الجماعي له بيئة من خلالها يمكن أن توفر للعامل من ظروف عمل وعلاقات عمل رسمية وغير رسمية وشكل تنظيم العمل يجعل العامل يشعر بالاندماج لهذا المحيط الاجتماعي وما يتولد عنه من معايير وقيم إندماجية يرتاح لها. وهذا سنشير له لاحقا في الجمعية كفاعل تنظيمي .

- قيم المؤسسة : إن الاندماج لقيم أي مؤسسة، بما في ذلك الجمعية، ونيل أهدافها لا يمكن أن يتحقق إلا إذا استطاعت هذه الأخيرة من إيجاد الصيغة المناسبة التي تتمكن بواسطتها الربط بين أهداف قيم الشخصية لعمالها بأهداف وقيم المنظمة وبهذا تصبح قيم المؤسسة آلية من آليات الدمج والضبط الاجتماعي في آن واحد" (بن عيسى، محمد المهدي، 147، 2004-148)، وهذه القيمة يجسدها المعطى الثقافي لهذه المؤسسة أو

الجموعية وهذا سنشير له لاحقا في الجموعية كفاعل ثقافي قيمي. وفي هذا الصدد خلص الباحث جون لويس لافيل إلى أن هناك عدة محددات وراء خصوصية الفعل الجموعي من أبرزها :

- الحياة الجموعية تروم بالتماسك الإجتماعي، إلا أن ذلك لا يلغي حقيقة الاختلافات التي تخترقها، والتي تلتم حول مشروع مشترك .

- الجموعية هي شكل للفعل الإجتماعي، يجمع أفراد حاملين لكفاءات ومشاريع متنوعة ويعبر عن إرادة وضرورة وملحة للإجابة عن مشاكل المجتمع .

- المجمعوعية وسيلة لتنفيذ الجماعي لمشروع مشترك، ويقوم عملها على التفاعل بين أشكال منطق مؤسساتية مختلفة .

- تقوم الجموعية على مصدرين للمهنية : مهنية صادرة عن الالتزام التطوعي لأعضائها وأخرى تتحدد كتخصص مهني يستجيب للمشاكل الإجتماعية التي إختارت الجموعية معالجتها، وينتج عن ذلك قدرة إبداعية مزدوجة للموارد البشرية، من الأساسي تنظيم العلاقات بينها في خضم الدينامية الجموعية .

- تواجه الجموعية مشكل الإبداعية والإستمرارية في نفس الآن، فهي تحتاج إلى فاعلين كما إلى قواعد لضبط العلاقات القائمة بين هؤلاء الفاعلين .

إذن فالمؤسسة الجموعية وباقي تنظيمات المجتمع المدني، قبل أن تكون معطى طبيعي فهي معطى إجتماعي بالضرورة بمعنى أنها إنشاءات إجتماعية وإصطناعية، ترتبط شروط إنبثاقها وإستمرارها بأسباب مفسرة .

3. التنظيم الجموعي كفاعل ثقافي: فعندما نتكلم على ثقافة الجموعية، فإننا نقصد تلك المعايير والقيم وضوابط السلوك التي أنتجها الكيان الجموعي المتفاعل داخل الجموعية بصفته منظمة تتميز بالاستقلالية النسبية على المحيط المتواجدة فيه، ولا نتكلم على الثقافة التي أنتجها البنيان الاجتماعي الكلي كما فعلت بعض الدراسات، أما عن تعريف ثقافة الجموعية فسندعم تعريف إدغار هنري شاين E.H SCHIEN وهو من أكثر التعاريف تداولاً، والتي يعرفها على أنها مجمل الاختيارات والافتراضات القاعدية التي اكتشفتها وأنتجتها وطورتها مجموعة بشرية معينة في محاولتها لإيجاد الحلول لمشاكل التأقلم الخارجي والاندماج الداخلي، والتي أثبتت نجاعتها وفعاليتها بالنسبة لهم واعتمدوها وأصبحوا يتداولونها على أنها الطريقة الصحيحة والجيدة في ادراك معالجة هذه المشاكل ("بوفلجة غيات، 1998، 56)، نستنتج من هذا التعريف ما يلي:

- كل مجموعة بشرية مرتبطة ببعضها البعض على أنها كيان قائم بذاته تكون لها ثقافة خاصة بها كما هو الحال بالنسبة لفئة الفاعلين الموجودة في الجموعية ما.

- هذه الثقافة تكون وليدة اختياراتها للحلول التي تعتقد أنها صحيحة ومثلى في مواجهة المحيط الخارجي ومن أجل تحقيق الانسجام والضبط الداخلي.

- أن الثقافة بهذا المعنى لها وظيفتان هما تحقيق الدمج الداخلي والتأقلم الخارجي.

- أن آليات الدمج والتأقلم في هذه الحالة هي كفاءة جماعية وليست فردية كما أنها ضرورية من أجل بقاء الجماعة واستمرارها. من هذه الرؤية يتضح لنا أن كل تنظيم ينتج هوية تعبر عن خصوصيته وميزته وهنا يمكن القول أن كل تنظيم جماعي إنما منتج لهوية وثقافة، وهذه الثقافة تختلف من تنظيم جماعي إلى آخر بحسب الفعل الجماعي وممارسة الفاعل في الحقل الجماعي، وربما هذا يختصر في الرأس مال الثقافي والرمزي، ومع تطور الوعي والعمل الجماعي في العقود الأخيرة من القرن العشرين، بدأت تتمظهر الهوية الجماعية في إنشاء أخرى مرتبطة بالاسم، أهمها ما يمكن أن نسميها الهوية، وإنطلاقاً من الاسم يمكن للجمعية أن تخلق لوغو Logo خاص بها أو هوية بصرية خاصة، وهو الشعار الذي يمكن أن نتعرف به على الجمعية ونشاطها فهو بمثابة صورة أو أيقونة تصف اسم الجمعية، وتعبّر عن مستوى أعمق بهوية الجمعية، كما نعكس توجهات وأهداف الجمعية وفلسفتها. وهنا الاسم ليس ملكية للجمعية تعبر وتكثف مشروعها وغاياتها فحسب، وإنما هو وسيلة للتواصل مع العالم الخارجي، وكما هم معلوم أن البيانات المتضمنة في التصريح القانوني لجمعية ما، لا يخول لها الإعراف القانوني فقط، وإنما تمنحها هوية تميزها عن غيرها من الجمعيات وتقرض عليها ضرورة إحترامها" (فوزي، بوخريص ، 184).

إذن فالثقافة تعد احد مجالات الأساسية التي تتمظهر فيها هوية الجمعية. ومعلوم أن مفهوم الثقافة وبعد أن كان يستعمل للإشارة إلى الكيانات الوطنية والجغرافية على المستوى الماكرو سوسيولوجي أخذ فيما بعد يشير إلى مختلف شرائح وفئات المجتمع ثم صار إستعماله منذ عقد أو عقدين يتجه وينحدر نحو الجزئيات الذرية أي على مستوى الميكروسوسيولوجي سواء كان مؤسسة أو مقولة أو عائلة أو جمعية" (Kambouchner, Denis, 1995, 455-558)، وهذا يؤكد لنا أن كل تنظيم إلا وله ثقافة وهوية خاصة به. وفي هذا الصدد إنتبه علماء إجتماع التنظيمات، إلى أن التنظيم عموماً كيان اصطناعي وبالتالي واقعة ثقافية، وبتعبير إرهارد فريدبرغ "أن التنظيم هو نفسه ثقافة أي انه منتج لثقافة ما" (Freidberg, 1979, 179, Erhard, 2005)، ولا يمكن فهم إستراتيجية الفاعلين في إستقلال عن السياق الثقافي الذي تنتج داخله، فهي تأخذ معناها وتؤسس وجودها داخل هذا السياق، وهذا يرجع حسب ممارسات الفعل، ويوضح لنا في هذا المقام الباحث غي روشي أن العناصر الثقافية الممثل في النماذج والقيم والرموز والإيديولوجيا، فلا يمكن أن نفهم الفعل الجماعي والإجتماعي بشكل عام دون الأخذ بعين الإعتبار العناصر الثقافية التي تسبح فيها الحياة الجماعية" (Rocher, Guy, 1993, 08) وتجدر الإشارة إلى البعد الثقافي في التنظيمات بصفة عامة، وفي الجمعيات بصفة خاصة لم يعد ينظر إليه بإعتباره ذلك السياق الثقافي المشكل من المواقف والقيم والتمثلات والذي يحكم ألياً سلوكات الفاعلين بنوع من الحتمية النافية لممارساتهم وإبداعاتهم، وإنما ينظر إلى الثقافة بإعتبارها تمثل سياق المعنى الذي تتبلور داخله إستراتيجيات الفاعلين" (Diribarne, Philippe, 2005, 23)، وهذا ما يؤكد الباحث دي ريبان "بأن إستراتيجيات الفاعلين

موجه بالثقافة "معناه أنها موجهة بالمعنى الذي يعطيه الفاعلون للوضعيات والأفعال، دون ترك أي هامش للمناورات والإستراتيجيات والألعاب لهؤلاء الفاعلين في علاقاتهم بالمصالح، والصراع حول السلطة. وفي هذه النقطة وبالتحديد يؤكد لنا علماء اجتماع الجمعيات بدورهم على البعد الثقافي في التجربة الجموعية حيث يعتبرون أن الإنخراط في التجربة الجموعية في إنخراط تقليد ثقافي، وفي إرث ينحدر من الأعضاء المؤسسين، وإنطلاقاً من ذلك فإن الشعور بالانتماء لدى الفاعلين يكتسي أهمية كبيرة وله تأثير مهم على حياة وسير التنظيمات الجموعية، بالإضافة الى ما سبق هناك أيضاً قيمة رمزية ينتجها الفعل الجموعي داخل الحياة الجموعية تنظم من خلالها العلاقات بين الفاعلين وتتجسد في الرموز، الدور، الوضع المكانة، التموقع، النفوذ، السلطة، رموز المشاركة خلال الأحداث والتظاهرات المختلفة في البيئة الداخلية للتنظيم الجموعي" (فوزي، بوخريص، 193).

ويمكننا تمييز الثقافة التي ينتجها الفعل الجموعي، من خلال إقحام براديجم الباحث سان صوليو R,Sainsaulieu، الذي يقدم أربعة أنماط لحضور الثقافة داخل التنظيمات وهي:

- ثقافة الانصهار: وهي تميز العوالم الشغل التي تتميز بكفاءات ضعيفة حيث تتحول هنا الجماعة ذاتها إلى قيمة مركزية، خصوصاً الجماعة الملتحمة والمغلقة والمتجانسة، والتي تضمن للأعضاء إكتساب القدرة على التأثير وتمنحهم هوية بواسطة قوتها العددية .

- ثقافة التفاوض: وهي تميز الجماعات المهنية التي تملك كفاءة عالية وقدر كبير من الإستقلالية.

- ثقافة الانسحاب: التي تتحدد إنطلاقاً من الحياة داخل التنظيم وخارجه، وتهم الأفراد الذين لا يحضون بإعتراف كاف ولا يتوفرون على مشروع في نشاطهم المهني والمثقلين بالمهام والأشغال خارج زمن العمل الرسمي .

- ثقافة الإنتساب: وفيها يتم تصور التنظيم كشبكات من العلاقات، تتيح للأعضاء تكوين رأس مال إجتماعي قابل للتوظيف من أجل تحسين الوضعية المهنية" (Alter, Norbert, Maud Simonet, 2006, 106-108).

وتجدر الإشارة الى أن الحديث عن ثقافة الجمعية، ليس حديثاً عن شيء زائد أو ثانوي بالنظر الى البعد الوظيفي للثقافة بالنسبة للتنظيم الجموعي ذلك أن كل جمعية مطالبة بالإعتماد على ثقافة خاصة، وبتعبير آخر على الحياة الجموعية أن تتوفر على ثقافة فعلية للرابطة الاجتماعية، وتختلف هذه الثقافة من جمعية الى أخرى تبعاً للتاريخ الخاص بكل جمعية لكن يمكن التأكيد من خلال ما يشير إليه علماء الاجتماع التنظيمات والشغل، على أن هذه الثقافة ترتبط بشروط التعاون والمسارات والتكوين والمبادرات التي تمنح للأفراد تجربة غنية لبناء هوياتهم ورموزهم ومعانيهم الخاصة" (فوزي، بوخريص، 194)، وهنا نقول أن التنظيم الجموعي هو فضاء منتج للمثاقفة .

4. التنظيم الجموعي كفاعل اقتصادي: يمكن النظر الى القطاع الجموعي اليوم بإعتباره قطاعاً إقتصادياً، فهو قطاع مشغل. فالفعل الجموعي وممارسه، مرتبط بعوالم إقتصادية وهي الشغل المهنة، النشاط، إلا أننا لا نريد

الغوص في هته المصطلحات الإقتصادية والانزلاق فيها بقدر ما نريد أن نبين أن الفعل الجموعي هو نشاط إقتصادي ولا يكاد يشكل إستثناءا على مستوى استعمال عبارات: الشغل *Emploi*، والعمل *Travail*، والمهنة والنشاط، واليوم العديد من الباحثين يرفضون الحديث عن الشغل أو العمل المأجور في حقل يكتسي خصوصية كالعمل الجموعي ويرفعون بالمقابل من قيمة الأنشطة الجموعية مفضلين بذلك مفاهيم النشاط أو الفعل على حساب الشغل" (فوزي، بوخريص، 127-126).

وعموما يقصد بالنشاط الإقتصادي كل إهتمام إنساني سواء كان نشاطا فكريا إنتاجيا تحويلا للطبيعة أو المجتمع مثل النشاط الإقتصادي ويمكن لهذا النشاط أن يكون ثقافيا أو تطوعيا أو حتى منزليا" (Vincent, Berthe, 2006, 8-79)، فالجمعية هي الآن تقوم بأنشطة إقتصادية لدرجة أن بعض الباحثين من بدا يتحدث عن جمعيات مدبرة *Association Gestionnaires* أو جمعيات مقاولاتية *Enterprise association* (Laville Jean, Louis et autres, 2001, 77)، رغم بعض الاختلاف بين الجمعية والمقولة في الممارسة وهذا الأمر لا نخوض فيه بإسهاب لان الاختلاف الممكن بينهما يكمن في أن الجمعية لا تستهدف الربح، وإن كان لها ربح خاص تسعى إلى تحقيقه، ألا وهو تحسين وظيفتها الإجتماعية، لكن علاوة على هذا المنحى الاجتماعي، فإنها تتحوا منحى إقتصادي سواء من خلال موازنة ميزانيتها، أو من خلال هدف آخر تسعى إليه، وهو ما أشار له الباحث غي أرنار "Guy Azna"، وهو خلق مناصب شغل، والواقع أن سعي الجمعية الى خلق المناصب لا يلغي وظيفتها الإجتماعية، بل يرتبط بها بقوة" (فوزي، بوخريص، 207-208)، ولهذا لا يمكن أن يرتد وجود الجمعية الى مجرد السعي الى تحقيق مرودية أو ربح، وبالتالي فمثلا يمثل الربح حجر الزاوية في القطاع التجاري، فإن المنفعة الإجتماعية *L'utilité Sociale* هي أساس القطاع الجموعي.

إن الجمعيات في نظر غي أرنار "Guy Aznar"، توفر الشغل بالنسبة للأفراد المقصيين من النظام الإنتاجي، ويمثل الشغل الجموعي المأجور بديلا للمقصيين، أولئك الذين لم يستطيعوا ولوج الحياة النشيطة، وأولئك الذين اجتازو كل مراحل البطالة، والأكثر من ذلك يعتبر القطاع أن مناصب الشغل ليست مؤقتة، يشغلها الفرد في انتظار إمكانية اندماج في كمان آخر، وإنما عي مناصب شغل دائمة تتيح للإنسان بناء مسار مهني والحصول على تدرج وترقية مهنية وهذا كذلك لا ينفي حقيقة أن العمل الجموعي المأجور، يتحول أحيانا كثير إلى جسر للمرور نحو العمل المأجور في الإدارة" (Guy, Aznar, 1998, 94).

فالفاعل داخل الجمعية يمنح نشاطه لجماعة العمل، لا يعني شيئا غير القول أنه يشارك فيها مهما كانت الوظيفة التي يشغلها داخل الجمعية، من هنا فالعمل الجموعي سواء أكان تطوعيا أو مأجورا، هو نشاط، وعلى حسب ماركس النشاط الذي يحول به الإنسان الطبيعة كما يحول طبيعته الخاصة، بمعنى أنه ذلك النشاط الذي يتوافق مع السيرة البيولوجية للجسد البشري، الخاضع للضرورة الحياتية، أي ضرورة التجديد المستمر للحياة.

ولعل مفهوم القطاع الثالث الذي يشير الى الحقل الإقتصادي المشكل من الجمعيات ومن تنظيمات أخرى يجتمع بينها أنها، غير موجهة مباشرة نحو الربح مثل التعاونيات والتعاضديات، ويمثل القطاع الثالث قطاعا متميزا عن القطاعين التقليديين العام والخاص، أي انه مختلف في نفس الوقت عن السوق والدولة والقطاع الخاص ليس إحالة مباشرة على القطاعات الإقتصادية التقليدية (الفلاحة، الصناعة، الخدمات) بل إنه قطاع ليس مثل باقي القطاعات لأنه في الواقع "هو محاول تجاوز منطق الثنائية السوق الدولة التي تحيل على الرأسمالية - الإشتراكية، بل إن هناك اعتقاد بان الجمعيات ومجمل تنظيمات المجتمع المدني تتطور في إتجاه خلق قطاع ثالث بين السوق والدولة، أي بين القطاعين العام والخاص وهو ما إصطلح عليه بالإقتصاد الإجتماعي Economie Sociale، أو الإقتصاد التضامني Economie Solidaire، أو القطاع الإقتصادي اللاربحي Nonprofit Sector" (فوزي، بوخريص، 163). وهنا يمكننا المراهنة على تجديد المقاربة الجموعية السوسيو إقتصادية الذي يجعلها تلبي الحاجات التي لا يلبها القطاع الخاص، ولا القطاع العام، ولا يمكن للجمعيات أن تنهض بهذا الدور بفاعلية ما لم تهتم بطرائق ونتائج التدبير، وما لم تلجأ لخدمات الموارد البشرية المهنية وما لم تتبنى قيم القرب والفاعلية والجودة في التدبير والعمل" (Marchal, Emmanuelle, 1992, 365-390).

5. التنظيم الجموعي كفاعل استراتيجي: الفعل الاجتماعي دائما يكون له سبب لوجوده وهدف يسعى إلى تحقيقه حتى ولو كان هذا الهدف جزئيا وبسيطا ومن هذا المنطلق يرى كثير من علماء اجتماع المؤسسة مثل سان صوليو R, Sainsaulieu، وآلن توران A, Touraine وميشال كروزيه M, Crozier، "أن الفعل الاجتماعي يسعى" إلى تحقيق استراتيجية داخل المؤسسة سواء كانت شخصية ذاتية تخص الأفراد المكونين للمنظمة أو تخص المنظمة ذاتها وترجمة لعقلنتها، فهذه العقلنة التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها تشكل المجال الإستراتيجي الذي يتحرك فيه الفعل الجماعي الهادف والمنظم، هذه الاستراتيجية الكلية والشاملة للمنظمة تتضمن بداخلها استراتيجيات تحتية أو فرعية تعبر عن الأهداف والوسائل التي اختارتها الوحدات الفرعية للمنظمة تعبر عن الأهداف والوسائل التي اختارتها الوحدات الفرعية انطلاقا كذلك من عقلنتها الجزئية، ونفس الشيء نستطيع أن نقول عن الأعضاء أو الفاعلين المتواجدين في المنظمة، لهم استراتيجيات خاصة سواء فرعية أو مرتبطة بالاستراتيجية الكلية أو الخاصة" (Crozier, M. & Erhard, F, 1977, 22) نفس الشيء بالنسبة لإستراتيجية الفعل الجموعي فهو نتاج تفاعل الفاعلين في هذا الحقل فالفاعلون داخل التنظيم الجموعي يخلقون إستراتيجية من خلال السياق الاجتماعي والثقافي والإقتصادي فالإستراتيجية مرهونة هنا بالوسائل والغايات الموجودة في الحقل الجموعي والبيئة الاجتماعية الخارجية، فالفعل الجموعي ليس وليد الصدفة والتلقائية لأنه في النهاية مقصود وله غاية إستراتيجية، ويظهر ذلك بالتحديد في :

أولاً- علاقة الجمعية الدائمة مع المحيط وتسعى على إقامة تحالفات وبناء استراتيجيات إزاء المنافسين الآخرين، من أجل فرض سلطتها عليهم ، والحصول على الاستقلالية النسبية فسعي المؤسسة وراء الحصول على درجة من الاستقلالية والسلطة عن هذا المحيط بكل مكوناته يجعل منها بذلك وحدة سياسية" (Pierre, Jarniou, 1981, 46-47)، تتصارع وتتنافس ليس من أجل البقاء كما هو الحال بالنسبة للفعل الجمعي وفي علاقاته مع الدولة من جهة ومع الأحزاب السياسية، ومن منظور المقارنة النسقية بل من أجل الحصول على سلطة تمكنها من فرض قيمها أو معاييرها في البناء الاجتماعي.

ثانياً- لا بد من فهم المؤسسة الجمعية كذلك على أنها مجال سياسي أي مجال للفعل الاجتماعي للأعضاء المتواجدين فيها، والذين في ظل عوائق البناء الاجتماعي القائم، وعوائق العون الاقتصادي يعملون للحصول على سلطة داخل المنظمة بدورهم، تعطي لهم مكانة تفاوضية مع المنظمة" (Pierre, Jarniou, 1981, 16-20)، ومع باقي الأعضاء الآخرين المشكلين للبناء الاجتماعي الداخلي. فالجمعية تلعب إستراتيجية دفاعية هجومية فهي كما أشرنا فاعل اجتماعي وتنظيمي وثقافي وإستراتيجي وحتى إقتصادي، فمن خلال المناورة تكسب سلطة تدافع عن مبادئها وقيمها وهامش حريتها ليستمر وجودها وممارساتها. ومطالبة بتبني إستراتيجية رابحة وإن كانت غير ذلك فهي مضطرة الى تغيير قواعد اللعبة ومعها تتغير الإستراتيجية، بمعنى إنها تؤسس ما يمكن تصوره ألعاب مهيكلة بطريقة معقدة وواعية والتي تشير طبيعتها وقواعدها الى سلسلة من الإستراتيجيات الرابحة الممكنة، ويمكن للفاعلين، بل وينبغي عليهم الإختيار ما بين هذه الإستراتيجيات ويمكنهم أيضا اللعب ضدها أي اعتماد إستراتيجية خاسرة مؤقتا على أمل أو بهدف تحول اللعبة لصالحهم، وكيفما كان الحال فإن هذه الألعاب تظل مفتوحة لكون الفاعل الجمعي مطالب بتبني إستراتيجية رابحة ممكنة لكون مشاركته في اللعبة سيكون مفيدا له، لكن بفعله هذا فهو يساهم في الآن في تحقيق أهداف الجماعة العامة" (Crozier, M.&Erhard, F, 1977, 19).

خاتمة: خلاصة القول نقول ان التنظيمات الجمعيات التي تريد تحقيق الفاعلية في ممارساتها لا بد عليها أن تسير في نفس الوقت طموحات ومشاريع أعضائها الفاعلين ، وأن تأخذ بعين الاعتبار العوائق التي تفرضها عليها وظيفتها كفضاء اجتماعي بالدرجة الأولى ، وهذا التنظيم الجمعي له خاصية ثقافية وجد من أجلها ويدافع عليها وهنا يمكن اعتباره فاعل ثقافي ولا يستطيع الاستمرارية بدون موارد وتمويلات بالتالي فهو كيان اقتصادي بالإضافة كونه كيان إستراتيجي يراهن ويناور ويفاوض من أجل الحفاظ على كينونته وأثبت وجوده في الحياة الاجتماعية ، فهذه الكيانات المجتمعة هي التي تنتج وتشكل وتوجه في النهاية بنية الفعل الجمعي وممارساته.

قائمة المراجع:

- غيات، بوفلجة. (1998). القيم الثقافية والتسيير. الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع .
- بوخريص، فوزي. (2013). مدخل الى سوسيولوجيا الجمعيات، المغرب، إفريقيا الشرق، الجريدة 2012 .
- بن عيسى، محمد المهدي. (2004). ثقافة المؤسسة كموجه للسلوكات والأفعال في المنظمة الاقتصادية الحديثة، مجلة الباحث، ورقة العدد : 03 .
- Touraine, A. (1966). Rationalité et Politique dans L'entreprise .in l'entreprise et l'économie du 20sicle,T.2 édition Puf. Paris.
- Norbert, A. & Simonet, M. (2006). la sociologie du Monde du travail. éd quadrige-puf.
- Philippe, D. (2005). d'analyse stratégique et Culture un nécessaire retour aux sources. in Revue Française de sociologie .Janvier-Mars.N46-1.
- Emile, D. (1958).L'Etat ,in la Revue Philosophique -N : 148 .
- Erhard, F. (2005). la Culture Nationale n'est pas tout le social.in Revue Française de sociologie .Janvier-Mars.N46-1.
- Jean, L & Louis et autres. (2001). Association .démocratie et société civile .Edition La Découverte et Syros .Paris .
- Crozier, M. & Erhard, F. (1977). l'acteur et le système. Paris ed du seul
- Guy, R. (1968). Introduction a la sociologie générale : 2 l'organisation social .Editions HMH.Paris.
- Berthet, V. (2006). Nos trrioires,viviers pour l'emploi de tous, in Revue Economie et Humanisme, no377,Dossier dynamiques locales pour l'emploi.
- Aznar, G. (1998). Emploi La grande mutation. éd. Hachette Littératures . Paris.
- Denis, K. (1995). culture.in notions Philosophiques. T3 .
- Emmanuelle, M. (1992). l'enterprise associative entre calcul économique et désintéressement. In Revue française de sociologie .Année .Volume33.Numero3.
- Jarniou, P. (1981). L'entreprise comme système politique .Paris.